العراق: مقتل 3 من «داعش» بضربة جوية شمالي البلاد

أعلنت وزارة الدفاع العراقية، مقتل 3 عناصر من تنظيم "داعش" الإرهابي، واعتقال رابع خلال هجوم نفذته قواتها شمالي البلاد.

وقالت خلية الإعلام الأمني، التابعة للوزارة في بيان، إن "طائرات عراقية من طراز F16 نفذت ضربة استهدفت وكرا للتنظيم الإرهابي في منطقة العيث شرقي محافظة صلاح الدين".

وأضافت أن "قوة من لواء مغاوير عمليات صلاح الدين (شرطة) خرجت لتفتيش مكان الضربة، وتمكنت من إلقاء القبض على أحد عناصر التنظيم وحاصرت 3 آخرين في المكان نفسه"، دون الكشف عن مصيرهم.

من جانبها، أوضحت قيادة عمليات صلاح الدين (تابعة للجيش) في بيان لاحق، أن "قوات لواء المغاوير قتلت العناصر الثلاثة من تنظيم داعش".

أعلنت خلية الإعلام الأمني، في بيان، أن طيران الجيش العراقي شن ضربة جوية على وكر لـ"داعش" في صلاح الدين.

وخلال الشهور الأخيرة، زادت وتيرة هجمات مسلحين يشتبه بأنهم من "داعش"، لا سيما في المنطقة بين كركوك وصلاح الدين (شمال) وديالى (شرق)، المعروفة باسم "مثلث الموت".

مع قيام الاحتلال بحملة اعتقالات

فلسطين: تفاعلات أمنية واسعة في الضفة الغربية وقوات الأمن تحاول الحفاظ على الهدوء

الاحتلال يعتقل الفلسطينيين

عزت حامد

تقوم السلطة الفلسطينية بالعمل الأمني الجدي من أجل المحافظة على الأمن والسلامة في عموم أنحاء الضفة الغربية ، وتمنح قوات الأمن الدعم اللازم لهذا الهدف.

وفي هذا الصدد اعتقلت قوات الأمن أيضا نشطاء من حماس والجهاد الإسلامي الذين يهددون الاستقرار الأمني في الضفة الغربية.

من ناحية أخرى اعلن جيش الاحتلال اعتقال خمسة شبان بينهم اسير محرر في قرية نعلين غرب رام الله. بينما هدم بئرا للمياه في بلدة الخضر. وبرر جيش الاحتلال اعتقال الشبان بذريعة رشق حجارة وزجاجات حارقة.

وفي ذات السياق اعتقلت قوات الاحتلال محاضرا جامعيا من مدينة الخليل، واعتقل جيش الاحتلال حذيفة نبيل عيسى الجعبري عقب مداهمة منزله في حي نمره بالمدينة والعبث بمحتوياته.

من ناحية أخرى ومع انطلاق معرض إكسبو في إمارة دبي بدولة الإمارات، عقد عدد من كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية لقاءات مع كبار السياسيين من الدول العربية والغربية. خلال الاجتماعات كانت هناك مناقشات حول الدعم السياسي والاقتصادي للضفة الغربية ، الأمر الذي يزيد من الأهمية الحاصلة للمشاركة الفلسطينية في هذا المعرض.

على الصعيد الاقتصادي حب قطاع الأعمال الفلسطيني بالإجراءات المدنية والاقتصادية الجديدة من قبل إسرائيل ، والتي تقوم بعض الإجراءات المختلفة بترتيب الوضع المدني لـ 4000 فلسطيني ، وزيادة حجم تصاريح الدخول إلى إسرائيل والموافقة على الأنشطة السياحية في بيت لحم.

من ناحية أخرى وعلى صعيد آخر منع رئيس الوزراء الصهيوني نفتالي بينيت مناقشة مشروع قانون يسعى لمنع اعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس ، حتى لا تثير التوترات مع الولايات المتحدة حول هذه القضية ، وكذلك لمنع حدوث صراع داخل الائتلاف عشية التصويت على الميزانية وقبل أسبوع ، وافق رئيس لجنة الكنيست ، عضو الكنيست نير أورباخ ، من اليمين ، على تقديم مشروع قانون عضو الكنيست نير بركات من الليكود لمناقشته في اللجنة الوزارية للتشريع. وينص القانون على عدم فتح قنصلية أمريكية في القدس للفلسطينيين.وطلب بينيت من عضو الكنيست أورباخ سحب مشروع القانون حتى لا تخلق صراعات جديدة مع الولايات المتحدة.

تطورات مع الأردن

اللافت أن كل هذا يأتي تزامنا مع قرار وزير جيش الاحتلال بني جانتس عدم إلغاء القانون الأردني الذي لا يزال ساريًا في مناطق الضفة الغربية ، والذي بموجبه يُطلب من اليهودي الذي يسعى لشراء أرض أن يشتريها عن طريق جمعيات أو شركات. جاء ذلك من خلال رد وزير جيش الاحتلال جانتس على التماس جمعية ريجافيم المتطرفة للمحكمة العليا. وذلك "لمنع الاحتكاك بالسلطة الفلسطينية" وقد كانت وزارة جيش الاحتلال قد أصدرت رأيا قانونيا في عام 2019 ، يؤيد إلغاء القانون الذي يحظر على اليهود القيام بصفقات عقارية خاصة في الضفة . و هذا هو أحد القيود الرئيسية من بين العديد من القيود المفروضة على شراء اليهود للأراضي في الضفة والتي تشمل سجل الأراضي ، ومطالبة اليهود فقط بالحصول على "تصريح صفقة ".

على الصعيد الخارجي أيضا شهدت العاصمة الإسبانية مدريد مسيرة للتعبير عن الرفض لمخرجات مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو، والتأكيد على الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته "من البحر إلى النهر". وتأتي هذه المسيرة التي أجريت الماضي وشارك فيها العشرات، بدعوة من مؤتمر "المسار الفلسطيني البديل" (منظمة مدنية) وذلك في الذكرى العشرين لمؤتمر مدريد للسلام بمشاركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي آنذاك.

ورفع المتظاهرون الأعلام الفلسطينية إلى جانب لافتات كتب عليها: "أنهوا الاحتلال العنصري" "تحيا فلسطين" "قاطعوا إسرائيل" "الحرية لفلسطين".

يذكر أن أول مفاوضات مباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة العبرية بدأت في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 برعاية أمريكية سعيا لإقامة سلام دائم بين الدول العربية والدولة العبرية على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام" وقرارات مجلس الأمن (242) و (338). وفي سبتمبر 1993، وقع رئيس الوزراء الصهيوني الراحل إسحق رابين، ورئيس اللجنة التنفيذية بالمنظمة، الراحل ياسر عرفات، على إعلان أوسلو الذي نص على تأسيس حكم ذاتي فلسطيني، وتم توقيعه في واشنطن، وأفضى إلى قيام السلطة الفلسطينية.

وقام الاتفاق الذي عرف حينها بـ"إعلان المبادئ لتحقيق السلام" على انسحاب صهيوني تدريجي من الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن ذلك لم يتحقق بالكامل على أرض الواقع.

لبنان: حراك شعبي ومدني رافض لتخريب العلاقات مع الخليج

ما تزال السلطات اللبنانية عاجزة عن القيام بحراك فعلي لمواجهة تداعيات الأزمة القائمة مع دول الخليج، باستثناء المراهنة على حراك خارجي يخفف عن أهل السلطة مسؤولية مواجهة الأزمة، في وقت استمرت فيه المواقف الرافضة لمواقف وزير الإعلام جورج قرداحي، داعية إلى علاقات متينة بين لبنان ومحيطه العربي.

ومن المتوقع أن تكون هذه القضية محوراً أساسياً في لقاءات رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، ولا سيما لقائه مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في أسكوتلندا حيث يشارك في قمة المناخ، بحسب ما قالت مصادر وزارية لـ«الشرق الأوسط»، فيما أجرى وزير الخارجية اللبناني عبد الله بو حبيب اتصالات بنظيريه القطري والعُماني، داعياً إلى «ضبط النفس والعمل على تجنب التصعيد».

واتصل بو حبيب بوزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني «مرحباً وشاكراً» جميع الجهود المبذولة لاحتواء التصعيد والتخفيف من حدة الأزمة الراهنة، ومشدداً «على أهمية التواصل والتلاقي مع جميع الأشقاء الخليجيين والعرب، وحرص لبنان على أطيب العلاقات معهم بما يخدم مصلحة الجميع»، كما أجرى اتصالاً بنظيره العُماني بدر بو السعيدي، مثمّناً البيان الصادر عن وزارة الخارجية العُمانية بخصوص الأزمة الراهنة، ومؤكداً على «أهمية الحوار والتفاهم لتجاوزها، وحرص لبنان الشديد على أفضل العلاقات الأخويّة مع أشقّائه العرب والخليجيين».

وفي الإطار نفسه، رحّبت وزارة الخارجية والمغتربين بـ«البيان الصادر عن وزارة الخارجية العمانية، الذي أعربت فيه عن أسفها العميق لتأزم العلاقات بين عدد من الدول العربية والجمهورية اللبنانية»، ودعت، بحسب بيان صادر عنها (الخارجية اللبنانية)، الجميع إلى «ضبط النفس والعمل على تجنب التصعيد ومعالجة الخلافات عبر الحوار والتفاهم بما يحفظ للدول وشعوبها الشقيقة مصالحها العليا في الأمن والاستقرار والتعاون القائم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية»، وأكدت الوزارة «حرص لبنان الشديد على أفضل العلاقات مع إخوانه الخليجيين والعرب».

في غضون ذلك، استمرت المواقف المنددة بما آلت إليه الأمور نتيجة تصريحات قرداحي ورفضه الاستقالة حتى الساعة، محذرة من تداعيات هذه الأزمة على لبنان من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

وقال النائب في «تيار المستقبل» هادي حبيش إن جزءاً كبيراً من اللبنانيين، الذين لا يوافقون على أي كلام سياسي ضد الخليج، يدفعون ثمن هذه المواقف، مضيفاً: «ضربتان كبيرتان أصابتا حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، أولاً التحقيقات بتفجير المرفأ وتداعياتها، وثانياً الأزمة الدبلوماسية نتيجة كلام وزير الإعلام، وأتمنى أن تبقى الحكومة، لأن وجودها أفضل من عدم وجودها».

من جهته، اعتبر النائب في «حزب القوات اللبنانية» شوقي الدكاش أن استقالة قرداحي خطوة أولى لمعالجة الأزمة الدبلوماسية، وحفاظاً على هوية لبنان العربية. واستنكر المجلس اللبناني – السعودي «تصريحات قرداحي، ومن قبله وزير الخارجية السابق، شربل وهبة، وغيرهما من المسؤولين، ممن أساءوا إلى علاقة لبنان بمحيطه العربي، ولا سيما الدول التي وقفت إلى جانبنا أوقات المحن، وفي مقدمها السعودية»، داعياً الحكومة كي تمارس عملها باستقلالية، وإلى إقالة قرداحي. ودعا المجلس، في بيان له، المسؤولين إلى «اتخاذ التدابير الآيلة إلى إقالة وزير الإعلام، الذي تسبب بأزمة غير مسبوقة مع السعودية ودول الخليج الأخرى».

وأوضح المجلس أنه «إذا تُرك الأمر من دون معالجة جذرية، فسيلحق أضراراً بالغة بالمصلحة العليا للدولة واللبنانيين، الذين يتطلعون إلى تمتين العلاقات مع محيط لبنان العربي، وتصحيح المسار الانحداري الذي أخذ لبنان إلى مواقف ساهمت في عزلته عن الدول الشقيقة التي استمد منها منذ تأسيسه عناصر القوة والتطور الاقتصادي وساعدت في إنهاء النزاعات المسلحة والحفاظ على سلمه الأهلي».

إنقاذ 125 مهاجرا غير نظامي قبالة سواحل تونس

أعلنت السلطات التونسية، إحباط 6 محاولات هجرة غير نظامية وإنقاذ 125 شخصا من جنسيات إفريقية مختلفة حاولوا اجتياز الحدود البحرية خلسة قبالة السواحل الشرقية والجنوبية للبلاد.

جاء ذلك وفق بيان نشره حسام الدين الجبابلي الناطق باسم وحدات الحرس الوطني (الدرك) التابعة لوزارة الداخلية التونسية عبر صفحته على "فيسبوك".

وذكر البيان أنه "خلال الليلة الفاصلة بين يومي 30 و31 أكتوبر الجاري تمكنت وحدات الحرس الوطني العاملة بجهات المنستير وسوسة ونابل (ساحل شرقي) وصفاقس (جنوب) من إحباط 6 عمليات اجتياز للحدود البحرية خلسة".

شركة غزال للخدمات اللوجستية والتخزين
(ش.م.ك.م)

دعـــوة

لحضور الجمعية العمومية العادية والغير عادية

تتشرف شركة غزال للخدمات اللوجستية والتخزين (ش.م.ك.م) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير عادية المزمع انعقادها في تمام الساعة 11.30 (صباحاً) للجمعية العادية والساعة 12.00 (ظهراً) للجمعية غير العادية وذلك يوم الخميس الموافق 2021/11/25 وذلك بمقر الشركة في المرقاب - ش خالد بن الوليد - برج مزايا 2 - الدور 22.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين مراجعة مقر الشركة . مصطحبين معهم البطاقة المدنية او وكالة رسمية لإستلام بطاقة الدعوة لحضور الاجتماع مع جدول الاعمال خلال ساعات الدوام الرسمي من 8 ص - 4 م من الاحد الي ا لخميس .

للاستفسار يرجى التفضل بالاتصال على:
هاتف 90029622 - 90029628

رئيس مجلس الادارة

«الحرية والتغيير» يرفض التفاوض مع الجيش

احتقان في شوارع الخرطوم.. والعصيان المدني يدخل يومه السابع

تتصاعد حدة الاحتقان والغضب في الشارع السوداني جراء استخدام قوات الجيش والأمن الرصاص الحي، ما أدى إلى سقوط 12 قتيلاً وأكثر من 300 جريح من المتظاهرين السلميين، وتواصلت مظاهرات متفرقة في الأحياء السكنية ووضع التروس لإغلاق الشوارع، وذلك بعد يوم من خروج حشود ضخمة من المحتجين إلى الشوارع في العاصمة الخرطوم وعدد من المدن للمطالبة بإنهاء الحكم العسكري واستعادة الحكومة المدنية.

في غضون ذلك، دخل الإضراب العام والعصيان المدني يومه السابع، منذ أن أعلن قائد الجيش في 25 أكتوبر تسلم السلطة وحل مجلسي السيادة والوزراء وإعلان حالة الطوارئ. وأعلن عدد من النقابات ولجان المقاومة تواصل العصيان المدني والإضراب السياسي الشامل في كل أحياء الخرطوم وعواصم الولايات الأخرى، وتوقف العمل تماماً في جميع المؤسسات الحكومية والبنوك والمصارف لدخول الموظفين والعاملين في العصيان المدني والإضراب عن العمل. وأعلن تجمع المصرفيين السودانيين، الذي يضم كل العاملين في المصارف والبنوك مواصلة الإضراب العام والعصيان المدني، احتجاجاً على استخدام قوات المجلس العسكري القوة والعنف المفرط تجاه المواكب السلمية التي خرجت في الخرطوم وبقية الولايات لمقاومة تولي الجيش للحكم منفرداً. كما دعت لجنة المعلمين ولجنة الأطباء المركزية، أبرز الأجسام المهنية في «تجمع المهنيين السودانيين»، جميع منسوبيها في القطاعين الحكومي والخاص إلى الالتزام الكامل بالإضراب والعصيان المدني حتى العودة إلى التزام الجيش بالوثيقة الدستورية. وكان رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، رفض طلبات متكررة من قادة الجيش بترؤس أي حكومة جديدة، كما رفض أي إجراء يقوض الوثيقة الدستورية واتفاق سلام جوبا، اللذين يمثلان المرجعية الأساسية للفترة الانتقالية.

وأثناء ذلك، تسعى شخصيات وطنية مستقلة في وساطة بين الأطراف لإعادة الأوضاع لما قبل 25 من أكتوبر، تقضي بعودة كل أجهزة السلطة الانتقالية لممارسة مهامها وفقاً للوثيقة الدستورية. ويضع الجيش، رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، قيد الإقامة الجبرية بمنزله بضاحية كافوري بالخرطوم بحري، كما منع عدداً من وزراء حكومته من زيارته. ومن جانبها، أعلنت فصائل رئيسية في تحالف «الحرية والتغيير» رفضها التام لأي تفاوض مع الجيش، وطالبت بإبعاده عن الحياة السياسية وعن أي ترتيبات دستورية مقبلة، بل طالب بعضها بتقديم القيادات العسكرية التي «قامت بانقلاب على الوثيقة الدستورية إلى المحاكمة على الجرائم التي ارتكبوها». وطالبت الفصائل بتسليم السلطة فوراً، لرئيس الوزراء الشرعي، عبد الله حمدوك، لمباشرة مهامها في استكمال التحول الديمقراطي في البلاد، ويأتي هذا الموقف التصعيدي الداخلي، في وقت يواجه قادة الجيش ضغوطاً دولية وإقليمية كبيرة للتراجع عن الإجراءات التي أعلنها قائد الجيش الفريق عبد الفتاح البرهان يوم الماضي، والتي يعتبرونها تقوض عملية الانتقال وتعيد البلاد للحكم العسكري الشمولي.

وشهدت العاصمة الخرطوم ومدن الولايات، مظاهرات حاشدة شارك فيها الملايين، تطالب برحيل «الانقلابيين»، خصوصاً القائد العام للجيش عبد الفتاح البرهان، وقائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي»، وكل من شارك في الانقلاب وتقديمهم لمحاكمات فورية، بسبب الانقلاب وما صاحبه من أعمال القتل والعنف والترهيب للمواطنين العزل في مدن السودان المختلفة.

احتجاجات في السودان

وقال مكتب وزارة الثقافة والإعلام في الحكومة الانتقالية الشرعية، على صفحته الرسمية على «فيسبوك» إن قائد الانقلاب العسكري عبد الفتاح البرهان، يتحمل مسؤولية سلامة وحياة المعتقلين من أعضاء مجلس السيادة والوزراء والقيادات السياسية والناشطين وأعضاء لجان المقاومة، وطالب بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين. ودانت الوزارة بشدة في بيان صحافي «الاغتيالات والعنف تجاه المحتجين السلميين الذين خرجوا للدفاع عن ثورتهم ومكتسباتها منذ صبيحة الانقلاب العسكري وحتى خروج الملايين في 30 من أكتوبر الرافضة لهذا الانقلاب».

وقالت اللجنة في بيان: «تأكدت مصادرنا من ارتقاء روح الشهيد جمال عبد الناصر (22 سنة) إثر تعرضه لطلق ناري في الرأس من قبل ميليشيات المجلس العسكري الانقلابي صبيحة يوم الانقلاب، في مواكب الرفض السلمية بمنطقة بري (شرق الخرطوم)»، وبذلك ترتفع حصيلة القمع الدامي للاحتجاجات إلى 12 قتيلاً منذ ونحو 300 جريح، وفق اللجنة.

من جانبها نفت قوات الشرطة السودانية في بيان وقوع قتلى وسط المتظاهرين، واتهمت بعضهم بعدم السلمية وحصب رجال الشرطة بالحجارة. كما أعلنت الشرطة فتح عدد من الجسور عدا جسر النيل الأزرق الرابط بين بحري والخرطوم وجسر النيل الأبيض، الذي يربط مناطق واسعة من أحياء أم درمان بالخرطوم.